



الأمم المتحدة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة عن أعمال دورته الاستثنائية الخامسة

٢٠-٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة والخمسون

الملحق رقم ٢٥ (A/53/25)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والخمسون
الملحق رقم ٢٥ (A/53/25)

تقرير مجلس الإدارة عن أعمال دورته
الاستثنائية الخامسة



الأمم المتحدة - نيويورك، ١٩٩٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق
الأمم المتحدة.

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

تقرير مجلس الإدارة عن أعمال دورته الاستثنائية الخامسة

المحتويات	الفصل
١	مقدمة
٢	الأول - تنظيم الدورة
٢	ألف - افتتاح الدورة
٤	باء - الحضور
٧	جيم - أعضاء المكتب
٧	دال - وثائق تفويض الممثلين
٨	هاء - إقرار جدول الأعمال
٨	واو - تنظيم أعمال الدورة
١٠	الثاني - اعتماد المقررات
١٣	الثالث - اعتماد أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين
١٥	الرابع - تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حسب طلب مجلس الإدارة في الفرعين ثانياً وثالثاً من المقرر ٢٢/١٩
١٥	الخامس - استعراض نتائج ومقررات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والنتائج التي خلصت إليها اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين في اجتماعها الثاني
١٦	السادس - اعتماد التقرير
١٨	السابع - اختتام الدورة
المرفقات	
٢٠	الأول - المقررات التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الخامسة
٣٥	الثاني - الكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس الإدارة
٣٨	الثالث - الكلمة الافتتاحية للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
٤٨	التذييل - الرسومات البيانية التي عرضها المدير التنفيذي في كلمته الافتتاحية
٥٢	الرابع - قائمة الوثائق المعروضة على مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الخامسة

مقدمة

عملا بالمقرر الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة، عقدت الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس الإدارة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. واعتمد مجلس الإدارة هذا التقرير، في الجلسة السادسة من الدورة، المعقودة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨.

الفصل الأول

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح رئيس المجلس، السيد آرنولدو خوسي غابالدون (فنزويلا)، الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الساعة ١٠/٣٥ من صباح يوم الأربعاء، ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨.

٢ - وأشار السيد غابالدون في بيانه الافتتاحي إلى استعادة التفاؤل والثقة في أعقاب الأزمة التي وقعت أثناء الدورة التاسعة عشرة: بإعلان نيروبي، الذي يحدد نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد حظي بترحيب واسع النطاق؛ واتخذت مقررات مفيدة بشأن الإدارة الداخلية؛ وتم تعيين مدير تنفيذي جديد، مما ساعد على استعادة الثقة. وقال إن على المجلس في دورته الاستثنائية الخامسة الآن، أن يستعرض نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقال إن ثمة مسؤولية ضخمة تقع على عاتق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال بصفته عنصراً تحفيزياً لإحراز التقدم، وأن على المجلس كذلك أن ينظر في الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وينبغي في هذا السياق أن يجري تحليلاً دقيقاً للمقترحات المقدمة من لجنة الممثلين الدائمين. وقد يحتاج المجلس كذلك إلى النظر في النتائج التي انتهت إليها اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين بشأن إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتمويله، مع التركيز بصفة خاصة على معالجة المياه العذبة. وفي الختام، وفي إطار أحكام إعلان نيروبي، يجب على المجلس أن يحلل الكيفية التي يمكن بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بدور حلقة ربط متماسكة فيما بين الاتفاقيات البيئية. ويرد النص الكامل لبيان الرئيس في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٣ - وفي الجلسة الافتتاحية، رحب السيد فرانسيس ك. نينزي، وزير حماية البيئة في كينيا، بتقديم المشاركين إلى كينيا وأعرب عن امتنانه للأمين العام للأمم المتحدة على زيارته التي قام بها مؤخراً إلى هذا البلد، وقناعته بأن الأمم المتحدة تحتاج إلى مركز دائم في بلد نام مثل كينيا. وأضاف أن حكومة كينيا سوف تواصل العمل على تحسين الدعم في مجال الاتصالات والأمن لهذا المركز. وقال إن كينيا ترى أنه ينبغي تخصيص نسبة أكبر من الموارد لصندوق البيئة. وأشار إلى أنه لا يزال ينبغي عمل الكثير لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأعرب عن أمل حكومته في أن يقوم مرفق البيئة العالمية بالتنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بالسياسات التي اعتمدها جمعية المرفق. ورحب بالجهود المشتركة التي يبذلها برنامج البيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن الاتفاقية المقترحة المتعلقة بالموافقة المسبقة عن علم وإن كان قد لاحظ أن هناك ضرورة للتنسيق، بسبب كثرة الاتفاقيات المتعلقة بمراقبة المواد الكيماوية، وذلك من أجل تفادي الازدواج وتحسين الامتثال. وقال إن كينيا قد سعت إلى تنفيذ بعض من عناصر جدول أعمال القرن ٢١، وإن كان الهدف الذي تتوخاه الحكومة والممثل في توفير المياه النظيفة إلى جميع الأسر

بحلول عام ٢٠٠٠، يظل هدفا يصعب تحقيقه على الرغم من وجود مصادر المياه العذبة. ورحب بقرار مجلس الإدارة بأن يستعرض التقدم المحرز على صعيد الأنشطة المبذولة في ميدان المياه العذبة، وتوقع أن يتداول المجلس بشأن استخدام موارد المياه العذبة المشتركة.

٤ - واستمع المجلس كذلك في الجلسة الافتتاحية إلى بيان من السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج البيئة الذي رحب بالمشاركين في نيروبي، وأكد على أمل المنظمة بأن يصبح وجود الأمم المتحدة في نيروبي يوما ما على نفس مستوى مراكز الأمم المتحدة البارزة الأخرى. وشدد على التزام المنظمة بتلبية الاحتياجات الخاصة لجميع الأقاليم وعلى إدراكها للظروف الفريدة التي تمر بها الدول الجزرية النامية الصغيرة. وتناول المجالات الأربعة التي سيركز برنامج البيئة نشاطه فيها سعيًا إلى تنفيذ إعلان نيروبي، ألا وهي:

(أ) تطوير قدرة التصدي للطوارئ وتعزيز مهام التقييم والإنذار المبكر؛

(ب) تنسيق وتطوير صكوك السياسات البيئية التي تغطي المجالات التالية:

١٠ دعم الاتفاقيات البيئية؛

٢٠ المواد الكيماوية، وكذلك إبرام اتفاقية الموافقة المسبقة عن علم، والتفاوض بشأن صك دولي ملزم قانونا بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛

٣٠ تطوير صكوك اقتصادية لتنفيذ الاتفاقات البيئية؛

(ج) المياه العذبة، بما في ذلك تعزيز التعاون مع مرفق البيئة العالمية بشأن موارد المياه العذبة؛

(د) الصناعة ونقل التكنولوجيا.

٥ - وأوجز مقترحات ترمي إلى تنسيق الهيكل التنظيمي لبرنامج البيئة، بهدف تحقيق وفورات تبلغ نحو ٣٠ في المائة، تستخدم لتمويل برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وشدد على أهمية وجود قاعدة مالية صلبة تساعد برنامج البيئة على تنفيذ ولايته المعززة ومواجهة التحديات البيئية المتزايدة على مستوى العالم؛ وفي هذا الصدد، أعلن عن هدف استعادة مستوى صندوق البيئة إلى ما كان عليه في عام ١٩٩٣ على الأقل، والذي كان يزيد على ٦٥ مليون دولار. ويرد النص الكامل لبيان المدير التنفيذي في المرفق الثالث لهذا التقرير.

باء - الحضور

٦ - كانت الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة ممثلة^(١):

الجزائر	كوبا
الأرجنتين	الجمهورية التشيكية
استراليا	فنلندا
النمسا	فرنسا
بيلاروس	ألمانيا
بلجيكا	هنغاريا
بوتسوانا	الهند
بوروندي	إندونيسيا
الكاميرون	إيران (جمهورية - الإسلامية)
كندا	إيطاليا
شيلي	اليابان
الصين	كينيا
كولومبيا	الاتحاد الروسي
ملاوي	سلوفاكيا
المكسيك	السودان
المغرب	الجمهورية العربية السورية
هولندا	تايلند
نيجيريا	تونس
النرويج	تركيا
باكستان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
بيرو	وأيرلندا الشمالية
الفلبين	الولايات المتحدة الأمريكية
بولندا	فنزويلا
جمهورية كوريا	زمبابوي
جزر القمر	

(١) تقرر عضوية مجلس الإدارة بموجب الانتخابات التي جرت في الجلسة العامة ٦٨ من الدورة الخمسين للجمعية العامة، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وفي الجلسة العامة ٥٦ من الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٧ - وكانت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة وإن كانت أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء في وكالة متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة بمراقبين:

أنغولا	موزامبيق
بنغلاديش	نيبال
البرازيل	نيوزيلندا
كوستاريكا	البرتغال
قبرص	رومانيا
الدانمرك	رواندا
غينيا الاستوائية	المملكة العربية السعودية
إثيوبيا	السنغال
غابون	جنوب أفريقيا
غانا	إسبانيا
الكرسي الرسولي	سري لانكا
العراق	سوازيلند
إسرائيل	السويد
الأردن	سويسرا
الكويت	أوغندا
ليسوتو	جمهورية تنزانيا المتحدة
ملديف	اليمن
مالي	زامبيا

٨ - وشارك في الدورة أيضا ممثل فلسطين لدى الأمم المتحدة بصفة مراقب.

٩ - وكانت هيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية ممثلة:

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
المكتب المعني بمكافحة التصحر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠ - وحضر الدورة أيضا ممثل لمرافق البيئة العالمية.

١١ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
منظمة الطيران المدني الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
الاتحاد البريدي العالمي
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة أيضا.

١٢ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة:

الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
منظمة الوحدة الأفريقية
أمانة جماعة منطقة المحيط الهادئ
برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ

١٣ - بالإضافة إلى ذلك، جرى تمثيل العشرين منظمة غير الحكومية التالية بمراقبين:

اللجنة الاستشارية لحماية البحار
المركز الأفريقي لدراسات التكنولوجيا
الحركة البهائية الدولية
المركز المعني بالتكنولوجيا والتنمية في مجال البيئة بماليزيا
شبكة أفريقيا للمناخ
منظمة كوهورت للبحوث المتعلقة بالبيئة
الإدارة الحضرية والمستوطنات البشرية
العناية بالأرض في أفريقيا
منظمة Ecoterra International
مركز الاتصال البيئي الدولي
الاتحاد العالمي لحماية المحاصيل

الاتحاد الدولي للنقابات الحرة
المركز الدولي للقانون البيئي
المحفل الرعوي الكيني (KPF)
معهد مازنجيرا
جمعية حماية البيئة
الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية
رابطة الأمم المتحدة لكينيا
المنظمة العالمية للحركة الكشفية
معهد الموارد العالمية
الصندوق العالمي لحماية الأحياء البرية

جيم - أعضاء المكتب

١٤ - وفقا للمادة ١٩ من النظام الداخلي لاجتماعات مجلس الإدارة، واصل أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم الذين انتخبهم مجلس الإدارة في دورته العادية التاسعة عشرة، العمل كل في منصبه في الدورة الاستثنائية الخامسة:

الرئيس: السيد آرنولدو خوسي غابالدون (فنزويلا)

نواب الرئيس: السيد سيد علي كيتراجي (الجزائر)
السيد راجيف باتيا (الهند)
السيد بورييس مايورسكي (الاتحاد الروسي)

المقرر: السيد بول هادو (كندا)

دال - وثائق تفويض الممثلين

١٥ - وفقا للمادة ٢ من النظام الداخلي، فحص المكتب وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة، ووجد أن وثائق اعتمادهم سليمة حسب الأصول، وقدم تقريراً بذلك إلى المجلس، الذي اعتمد تقرير المكتب في الجلسة العامة السادسة للدورة المعقودة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨.

هـ - إقرار جدول الأعمال

١٦ - أقر المجلس عند افتتاح الدورة، جدول الأعمال التالي للدورة استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.V/1):

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - تنظيم الدورة:
- (أ) إقرار جدول الأعمال؛
- (ب) تنظيم عمل الدورة.
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - اعتماد أعضاء اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين.
- ٥ - تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حسب طلب مجلس الإدارة في الفرعين ثانياً وثالثاً من المقرر ٢٢/١٩.
- ٦ - استعراض نتائج ومقررات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج التي خلصت إليها اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين في اجتماعها الثاني.
- ٧ - اعتماد التقرير.
- ٨ - اختتام الدورة.

واو - تنظيم أعمال الدورة

١٧ - في الجلسة الافتتاحية للدورة، نظر مجلس الإدارة في تنظيم أعمال الدورة في ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم العمل والجدول الزمني المؤقت للاجتماعات الذي اقترحه المدير التنفيذي (UNEP/GCSS.V/1/Add.1 و Corr.1).

١٨ - اتفق المجلس على أن يتم تناول البنود التالية من جدول الأعمال بصورة رئيسية في جلسات عامة:
البند ١ (افتتاح الدورة)؛ البند ٢ (تنظيم الأسرة)؛ البند ٣ (وثائق تفويض الممثلين)؛ البند ٤ (اعتماد أعضاء اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين)؛ البند ٥ (تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حسب طلب مجلس الإدارة في الفرعين ثانيا وثالثا من المقرر ٢٢/١٩)؛ البند ٦ (استعراض نتائج ومقررات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج التي خلصت إليها اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين في اجتماعها الثاني)؛ البند ٧ (اعتماد التقرير)؛ والبند ٨ (اختتام الدورة).

١٩ - وتم الاتفاق أيضا على إعداد اجتماعين للخبراء لمناقشة:

(أ) المواد الكيماوية: الاتفاقية الجديدة للموافقة المسبقة عن علم؛

(ب) آليات التنمية النظيفة.

٢٠ - واتفق المجلس أيضا على إنشاء فريق للصياغة برئاسة السيد سيد على كيترانجي (الجزائر) نائب رئيس المجلس، لإعداد مشاريع المقررات لإحالتها إلى الجلسة العامة.

الفصل الثاني

اعتماد المقررات^(٢)

تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسب طلب مجلس الإدارة في الفرعين ثانيا وثالثا من المقرر ٢٢/١٩ (المقرر د إ - ١/٥)

١ - في الجلسة السادسة من دورته الاستثنائية الخامسة، المعقودة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، كان معروضا على مجلس الإدارة مشروع مقرر حول هذا الموضوع (UNEP/GCSS.V/L.7)، قدمه فريق الصياغة بناء على الإجراء المقترح الوارد في تقرير المدير التنفيذي حول الموضوع (UNEP/GCSS.V/4)، وعلى مشروع مقرر سابق حول نفس الموضوع مقدم من مجموعة ال ٧٧ والصين (UNEP/GCSS.V/L.3).

٢ - تم اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء، مع تعديلات اقترحها الرئيس وممثلا بنغلاديش والمملكة المتحدة.

إنعاش وإصلاح وتقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المقرر د إ - ٢/٥)

٣ - في الجلسة السابعة من الدورة، المعقودة أيضا في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، كان معروضا على مجلس الإدارة مشروع مقرر حول هذا الموضوع (UNEP/GCSS.V/L.5) مقدم من الرئيس ومؤيد من المكتب.

٤ - قدم ممثلا المملكة المتحدة والهند مقترحا بديلا أعد بناء على مشروع المقرر UNEP/GCSS.V/L.5 أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت بين ممثلي عدد من الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أوروبا الغربية وبلدان أخرى، ومجموعة ال ٧٧ والصين.

٥ - وبناء على مقترح قدمه الرئيس، قرر مجلس الإدارة أن ينظر أولا في المقترح المقدم من ممثلي المملكة المتحدة والهند، على أساس أنه، إذا ما اعتمد، يسحب مشروع المقرر UNEP/GCSS.V/L.5.

٦ - تم اعتماد المقترح المقدم من ممثلي المملكة المتحدة والهند بتوافق الآراء، مع تعديلات قدمها ممثلا الاتحاد الروسي وتركيا.

(٢) للحصول على نصوص المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الخامسة، انظر المرفق الأول لهذا التقرير.

مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة السابعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة (المقرر د إ - ٣/٥)

٧ - أثناء عملية اعتماد المقرر د إ - ٢/٥، اقترح ممثل استراليا تضمين فقرة إضافية فيه، يطلب المجلس بموجبها إلى المدير التنفيذي أن يعد تقريراً حول الجوانب البيئية لإدارة المحيطات، كمساهمة في أعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها السابعة، في عام ١٩٩٨.

٨ - قرر المجلس تناول المقترح بوصفه مشروع مقرر مستقل.

٩ - تم اعتماد المقترح بصورته المنقحة من ممثل استراليا، في وقت لاحق من نفس الاجتماع بوصفه المقرر د إ - ٣/٥.

المياه العذبة (المقرر د إ - ٤/٥)

١٠ - في الجلسة السادسة من الدورة، المعقودة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، كان معروضا على مجلس الإدارة مشروع مقرر حول الموضوع (UNEP/GCSS.V/L.10)، مقدم من فريق الصياغة ومعد بناء على ثلاثة مشاريع مقررات تتناول نفس الموضوع (UNEP/GCSS.V/L.1 و UNEP/GCSS.V/L.2 و UNEP/GCSS.V/L.4)، مقدمة من استراليا، والاتحاد الأوروبي، ومجموع ال ٧٧ والصين، على التوالي.

١١ - تم اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء.

اتفاقية إجراء الموافقة المسبقة عن علم بشأن مواد كيميائية معينة ومبيدات آفات خطيرة متداولة في

التجارة الدولية (المقرر د إ - ٥/٥)

١٢ - وفي نفس الجلسة، أبلغ الرئيس مجلس الإدارة بأن فريق الصياغة قد قرر أن يحيل إليه الوثيقة UNEP/GCSS.V/L.11 كمشروع مقرر، عن الإجراء المقترح بشأن هذا الموضوع كما ورد في تقرير المدير التنفيذي حول التقدم المحرز في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية معينة ومبيدات آفات خطيرة متداولة في التجارة الدولية (UNEP/GCSS.V/5).

١٣ - تم اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء.

مرفق البيئة العالمية (المقرر د إ - ٦/٥)

١٤ - في الجلسة السابعة من الدورة، كان معروضا على مجلس الإدارة مشروع مقرر حول هذا الموضوع (UNEP/GCSS.V/L.12) مقدم من فريق الصياغة أعد على أساس الإجراء المقترح الوارد في تقرير المدير التنفيذي حول مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعمال مرفق البيئة العالمية (UNEP/GCSS.V/6).

١٥ - تم اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء.

تدهور الأراضي (المقرر د إ - ٧/٥)

١٦ - وفي نفس الاجتماع، كان معروضا على مجلس الإدارة مشروع مقرر حول هذا الموضوع (UNEP/GCSS.V/L.13) مقدم من فريق الصياغة وأعد بناء على مشروع مقرر سابق (UNEP/GCSS.V/L.6) مقدم من مجموعة ال ٧٧ والصين.

١٧ - أدخل الرئيس تصويبات تحريرية إلى الفقرتين ٢ و ٣ من مشروع المقرر بحيث تتغير العبارة "أنشطة تدهور الأراضي" وتصبح "الأنشطة الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي".

١٨ - تم اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء، مع التصويبات التي أدخلها الرئيس.

الفصل الثالث

اعتماد أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين

- ١ - عند النظر في البند ٤ من جدول الأعمال، كان معروضا على المجلس تقرير المدير التنفيذي عن اعتماد أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين (UNEP/GCSS.V/3)، وتقرير اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين عن أعمال جلستها الثانية (UNEP/HLC/2/6)، وقائمة المرشحين لعضوية اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين (UNEP/HLC/2/INF/6 و Corr.1).
- ٢ - ونظر المجلس في هذا البند في الجلسة الثانية من الدورة، المعقودة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨.
- ٣ - وعند عرض البند، ذكّر الرئيس مجلس الإدارة بالمقرر ٣٢/١٩، الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين، وقرر أن تكون للمرشحين لعضوية اللجنة من قبل المجموعات الإقليمية سلطة العمل، على أساس مؤقت، كأعضاء في اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين إلى حين انعقاد الدورة الاستثنائية أو العادية لمجلس الإدارة، أيهما أقرب، حيث يصادق المجلس رسميا على المرشحين باعتبارهم منتخبين.
- ٤ - ووجه المدير التنفيذي الانتباه إلى قائمة المرشحين لعضوية اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين، الواردة في مرفق تقريره المتعلق بترشيح أعضاء اللجنة. ووفقا لمقرر مجلس الإدارة بشأن تشكيل اللجنة، الذي اعتمد في الدورة التاسعة عشرة، كان مطلوبا من المجلس في دورته الاستثنائية الحالية أن يصادق رسميا على المرشحين باعتبارهم منتخبين.
- ٥ - وتكلم ممثل الهند باسم المجموعة الآسيوية، وقال إن المرشحين من المنطقة الآسيوية الواردة أسماؤهم في مرفق تقرير المدير التنفيذي هم مرشحون للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨. ورشحت المجموعة البلدان التالية من المنطقة للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩: الصين، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا، وساموا، وسري لانكا، وتايلند.
- ٦ - وصادق المجلس رسميا بعد ذلك على انتخاب الدول التي رشحتها المجموعات الإقليمية إلى عضوية اللجنة، على النحو المبين في مرفق تقرير المدير التنفيذي، وفي بيان ممثل الهند.

٧ - ونتيجة لذلك ، تتألف اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين من الأعضاء التاليين: الجزائر، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش*، بروندي، الصين، كوبا، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك***، مصر، السلفادور، فنلندا****، الهند****، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، اليابان*، كينيا، المكسيك، هولندا، نيجيريا، باكستان*، بيرو، الفلبين*، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا**، السنغال، سري لانكا****، سويسرا، تايلند****، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، زامبيا وزمبابوي.

*	للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ فقط.
**	للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ فقط.
***	للفترة ١٩٩٨ و ٢٠٠٠.
****	للفترة ١٩٩٧ و ١٩٩٩.

الفصل الرابع

تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حسب طلب مجلس الإدارة في الفرعين ثانيا وثالثا من المقرر ٢٢/١٩

١ - عند النظر في البند ٥ من جدول الأعمال، كان معروضا على المجلس تقرير المدير التنفيذي عن تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسب طلب مجلس الإدارة في الفرعين ثانيا وثالثا من المقرر ٢٢/١٩ (UNEP/GCSS.V/4)، ووثيقة معلومات تتضمن رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة من رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/GCSS.V/INF/3).

٢ - ونظر المجلس في هذا البند في الجلسة الثانية من الدورة المعقودة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨.

٣ - وبعد أن أدلى المدير التنفيذي ببيان استهلالي، استمع المجلس في الجلسة الثانية من الدورة إلى بيانين من ممثلي الهند (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) واليابان. كما أدلى ببيان السيد محمد العشري، مدير ورئيس مرفق البيئة العالمية.

٤ - وفي الجلسة الثالثة من الدورة، المعقودة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، استمع المجلس إلى بيانات في إطار هذا البند من ممثلي الأرجنتين، وأستراليا، وبنغلاديش، وكندا، والصين، وكوبا، وفرنسا، وإندونيسيا، وكينيا، وجزر مارشال، والمكسيك (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، ونيجيريا، وبولندا، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وسويسرا، وتركيا، وأوغندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (باسم الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - كما أدلى ببيان ممثل لأعضاء تحالف الدول النامية الجزرية الصغيرة ممن حضروا الدورة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٦ - وشرع مجلس الإدارة بعد ذلك في النظر في المقرر د ١ - ١/٥، في إطار هذا البند، واعتماده، وذلك في جلسته السادسة. ويرد نص المقرر في المرفق الأول لهذا التقرير، ويرد في الفقرتين ١ و ٢ من الفصل الثاني أعلاه تسجيل لعملية اعتماد المقرر، بما في ذلك أية تعليقات أبدت في ذلك الوقت.

الفصل الخامس

استعراض نتائج ومقررات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والنتائج التي خلصت إليها اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين في اجتماعها الثاني

١ - عند النظر في البند ٦ من جدول الأعمال، كان معروضا على المجلس تقرير المدير التنفيذي المقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين عن إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق إصلاح الأمم المتحدة (UNEP/HLC/2/2 و Corr.1)، وبيان السياسة العامة المقدم من المدير التنفيذي إلى الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس الإدارة (UNEP/GCSS.V/2)، وتقرير المدير التنفيذي عن التقدم المحرز في المفاوضات بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية معينة ومبيدات آفات خطيرة متداولة في التجارة الدولية (UNEP/GCSS.V/5)، والفقرات من ١٧٠ إلى ١٧٩ من تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950).

٢ - ونظر المجلس في هذا البند في الجلسة الرابعة من الدورة، المعقودة في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨.

٣ - وبعد أن أدلى المدير التنفيذي ببيان استهلالي، عرض فيه رسم بياني بشأن الهيكل التنظيمي الجديد المقترح، استمع المجلس، في الجلسة الرابعة من الدورة، المعقودة في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨، إلى بيانات في إطار هذا البند من ممثلي بنغلاديش (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين)، وبيلاروس، وبوتسوانا، وكندا، والصين، وإثيوبيا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان، وكينيا، ونيجيريا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وتركيا، وأوغندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (باسم الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية، وزمبابوي.

٤ - كما أدلى ببيان ممثل لأعضاء تحالف الدول النامية الجزرية الصغيرة ممن حضروا الدورة.

٥ - وفي الجلسة الخامسة من الدورة، المعقودة في ٢١ أيار/ مايو، استمع المجلس إلى بيانات في إطار هذا البند من ممثلي الأرجنتين (باسم مجموعة فالديفيا)، وأستراليا، والصين، والهند، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين)، والمغرب، ونيبال، والنرويج، وباكستان، والاتحاد الروسي، وسلوفاكيا، وسويسرا، وزامبيا، وزمبابوي (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين).

٦ - كما أدلى ممثل فلسطين ببيان.

٧ - وأدلى أيضا ببيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، والأمين العام لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. كما أدلى ببيانين ممثلا جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واستمع المجلس أيضا إلى بيانين من ممثلي المجلس الدولي للقانون البيئي والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

٨ - وفي الجلسة السادسة من الدورة، استمع المجلس إلى بيانات في إطار هذا البند من ممثل نيوزيلندا، الذي أعلن عن تمويل تكميلي غير مخصص يبلغ ٤٥ ٠٠٠ دولار لصندوق البيئة في عام ١٩٩٨، ومن ممثلي البرازيل، وكولومبيا، وكوبا، وكينيا، والمغرب، وهولندا، والجمهورية العربية السورية (باسم مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة). كما أدلى ببيانين ممثلا منظمة الوحدة الأفريقية وأمانة جماعة المحيط الهادئ.

٩ - وأدلى ببيان أيضا ممثل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وبالإضافة إلى ذلك، استمع المجلس إلى بيانين من ممثلي مركز الاتصال البيئي الدولي (باسم منظمات المجتمع المدني)، والصندوق العالمي لحماية الأحياء البرية.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

١٠ - وشرع مجلس الإدارة بعد ذلك في النظر في عدد من المقررات في إطار هذا البند، وهي المقررات من د إ - ٢/٥ إلى د إ - ٧/٥، وذلك في جلسته السادسة والسابعة. وترد نصوص هذه المقررات في المرفق الأول لهذا التقرير، ويرد في الفقرات من ٣ إلى ١٨ من الفصل الثاني أعلاه تسجيل لعملية اعتماد المقررات، بما في ذلك أية تعليقات أبدت في ذلك الوقت.

الفصل السادس

اعتماد التقرير

اعتمد هذا التقرير في الجلسة السادسة من الدورة، المعقودة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/GCSS.V/L.8، وعلى أساس أن يكلف المقرر بوضع التقرير في شكله النهائي في ضوء ما جرى من مناقشات لاحقة أثناء الدورة.

الفصل السابع

اختتام الدورة

في الجلسة السابعة من الدورة، المعقودة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، وبعد تبادل التحيات المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس الإدارة.

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الخامسة نيروبي، ٢٠-٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨*

<u>رقم المقرر</u>	<u>العنوان</u>	<u>الصفحة</u>
د إ - ١/٥	تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حسب طلب مجلس الإدارة في الفرعين ثانيا وثالثا من المقرر ٢٢/١٩	٢١
د إ - ٢/٥	إنعاش وإصلاح وتقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢٥
د إ - ٣/٥	مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة السابعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة	٢٧
د إ - ٤/٥	المياه العذبة	٢٨
د إ - ٥/٥	اتفاقية إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية معينة ومبيدات آفات خطرة متداولة في التجارة الدولية	٣١
د إ - ٦/٥	مرفق البيئة العالمية	٣١
د إ - ٧/٥	تدهور الأراضي	٣٢
<u>مقرر آخر</u>		
٣٤	اعتماد أعضاء اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين	٣٤

* اعتمد مجلس الإدارة جميع المقررات المرقمة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. وتم اعتماد المقرر الآخر في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨.

د إ - ١/٥ - تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حسب طلب مجلس الإدارة في الفرعين ثانيا وثالثا من المقرر ٢٢/١٩

إن مجلس الإدارة،

أولا - صندوق البيئة

- ١ - يرحب بتقرير المدير التنفيذي حول تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة^(١)، وبالمساهمة الهامة المقدمة من لجنة الممثلين الدائمين، وبالوفورات الناجمة عن الفعالية التكاليفية لميزانية تكاليف الإدارة ودعم الشؤون الإدارية التي تحققت في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ والمقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛
- ٢ - تحيط علما بالمصروفات الختامية لميزانية تكاليف الإدارة ودعم الشؤون الإدارية ١٩٩٦-١٩٩٧، وبالبالغة، رهنا بإقفال حسابات ١٩٩٦-١٩٩٧ بصورة نهائية، ٢٩,٥ مليون بدولارات الولايات المتحدة وما اتخذته المديرية التنفيذية من تدابير تتسم بالكفاءة أدت إلى تحقيق وفورات إضافية تقارب ٤,٣٦ مليون دولار؛
- ٣ - يلاحظ كذلك خطاب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والموجه إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٢)، والذي يؤكد مجددا توصية اللجنة الاستشارية بأن مستوى الموارد المتعين إتاحتها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يحدد بوضوح مقدما وذلك، من أجل تأمين قاعدة أكثر استقرارا وموثوقية لتخطيط البرنامج وإدارته^(٣)؛
- ٤ - يلاحظ مع القلق أن المستوى الكلي المنخفض للمساهمات الواردة والمتعهد بها والمتوقعة، لصندوق البيئة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ يقل عن المستوى المطلوب لتنفيذ البرنامج المعتمد للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بقيمة ٧٥ مليون دولار؛

(١) UNEP/GCSS.V/4.

(٢) UNEP/GCSS.V/INF/3 (بالانجليزية فقط).

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

٥ - يلاحظ مع القلق ذلك التفاوت الكبير في التمويل المقدم من الميزانية العادية للأمم المتحدة إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بالمقارنة مع مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ويحث المدير التنفيذي على إعداد تقرير بشأن ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة؛

٦ - يرجو المدير التنفيذي المسارعة إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الأخير لمكتب خدمات المراقبة الداخلية حسب الاقتضاء^(٤)، وتقديم تقريراً بشأن ذلك إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين؛

٧ - يؤكد المبلغ المخصص وقدره ٢٧,٥ مليون دولار لميزانية تكاليف الإدارة ودعم الشؤون الإدارية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. بشرط استمرار جدوى البرنامج المعتمد ١٩٩٨-١٩٩٩ الذي تبلغ قيمته ٧٥ مليون دولار؛

٨ - يحث المدير التنفيذي على أن يدير مخصصات ميزانية تكاليف الإدارة ودعم الشؤون الإدارية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بأقصى درجة من الاقتصاد وتحقيق المزيد من وفورات الفعالية في تلك المكاتب الممولة من ميزانية تكاليف الإدارة ودعم الشؤون الإدارية؛

٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك خفض مصروفات ميزانية تكاليف الإدارة ودعم الشؤون الإدارية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ مع الأخذ في الاعتبار مقرر مجلس الإدارة ٤٢/١٨ المؤرخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٥، إذا ما انخفضت المساهمات في صندوق البيئة عن المستوى المطلوب لتنفيذ البرنامج المعتمد ١٩٩٨-١٩٩٩ وقيمه ٧٥ مليون دولار؛

١٠ - يوافق على إلغاء تخصيص اعتماد استثنائي إضافي قيمته مليون دولار لميزانية تكاليف الإدارة ودعم الشؤون الإدارية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، كما ورد في الفقرة ٧ من تقرير المدير التنفيذي بشأن تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٥)، ومقترح المدير التنفيذي بشأن توجيه هذه الموارد نحو أنشطة برنامج الصندوق، وفقاً لإعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٥)؛

١١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعيد دراسة البرنامج للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ الذي أقره مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة^(٦) وذلك في ضوء العناصر الأساسية للولاية المركزة لإعلان نيروبي، وأن يقدم تقريراً بشأن ذلك إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين؛

(٤) A/51/810.

(٥) مقرر مجلس الإدارة ١/١٩، المرفق.

(٦) انظر وثيقة مجلس الإدارة UNEP/GC.19/22 و Corr.1، الجزء الرابع والمقرر ٢٢/٩ المؤرخ

٧ شباط/فبراير ١٩٩٧.

١٢ - يأذن للمدير التنفيذي أن يعد برنامج عمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وأن يحدد أيضا برنامجا أساسيا لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ مستفيدا من أولويات إعلان نيروبي الذي يوطد صلة مباشرة وواقعية بين حجم الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها وبين التمويل المتاح، وأن يقدم ذلك إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين؛

١٣ - يرحب المدير التنفيذي أن يوسع مشاركة الحكومات في صياغة البرنامج ووضع الميزانية، وفي تحديد الأولويات فيما بين دورات مجلس الإدارة، مستعينا في ذلك بهيئاته الفرعية؛

١٤ - يؤكد مجددا تفويضه للمدير التنفيذي في تعديل التوزيع في كل باب من أبواب الميزانية بنسبة ٢٠ في المائة، ضمن المخصصات الشاملة لأنشطة برنامج الصندوق في ١٩٩٨-١٩٩٩؛

ثانيا - المكاتب الإقليمية

١٥ - يحث المدير التنفيذي على:

(أ) العمل مع الحكومات من أجل وضع ولاية مشتركة أساسية ومجموعة من المسؤوليات الإقليمية، واقتراح المخصصات الكافية لكل مكتب إقليمي مع مراعاة الخصائص الفريدة المميزة لكل مكتب من هذه المكاتب؛

(ب) أن يضمن أن القضايا الإقليمية المتصلة بعمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بإعداد البرامج وتحديد أولوياتها وتنفيذها، هي جزء من ولايته الأساسية؛

(ج) أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين، تقريرا شاملا بشأن أداء المكاتب الإقليمية.

١٦ - يحث المدير التنفيذي كذلك على ضمان وجود تعريف واضح للعلاقة الوظيفية والهيكلية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتبه الإقليمية؛

١٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقترح على مجلس الإدارة في دورته العشرين، تدابير ترمي إلى تعزيز الأقلية واللامركزية عن طريق إشراك المحافظ الإقليمية الوزارية وغيرها من المحافظ ذات الصلة، على النحو الوارد في الفقرة ٤ (ب) من إعلان نيروبي، مع مراعاة الآثار المالية التي تنطوي عليها هذه التدابير.

ثالثا - المكاتب المتخصصة

١٨ - يحث المدير التنفيذي على:

(أ) أن يعمل مع الحكومات، على إعادة تأكيد أو تعديل، الولايتين اللتين يضطلع بهما المكتبان المتخصصان حسب مقتضى الضرورة؛

(ب) أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين، تقريراً شاملاً عن أداء هذين المكتبين.

رابعاً - الصناديق الاستثمارية والمساهمات النظرية

١٩ - يلاحظ مع القلق الزيادة الكبيرة في عدد الصناديق الاستثمارية والمساهمات النظرية والتدني النسبي في الموارد المتاحة لصندوق البيئة؛

٢٠ - يشدد على الأهمية الرئيسية لعملية صنع القرارات متعددة الأطراف وصندوق البيئة؛

٢١ - يعرب عن قلقه من أن تكاليف الإدارة والشؤون الإدارية للصناديق الاستثمارية والمساهمات النظرية قد لا تتحملها مصادر التمويل هذه بالكامل، وأن جزءاً من هذه التكاليف يحمل على صندوق البيئة، بينما يلاحظ ما للمداورات المستمرة على مستوى الأمم المتحدة حول تكاليف الإدارة ودعم الشؤون الإدارية للصناديق الاستثمارية والمساهمات النظرية من أهمية بالنسبة لميزانية تكاليف الإدارة ودعم الشؤون الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يعد تقريراً بشأن ذلك إلى مجلس الإدارة حسب التكلفة الوارد له في مقرر مجلس الإدارة ٢٤/١٩ بء المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧؛

٢٢ - يحث الحكومات على تقديم مساهماتها التي تقدم خارج إطار الاتفاقيات أولاً وقبل كل شيء إلى صندوق البيئة؛

٢٣ - يحث المدير التنفيذي على ضمان أن ترتبط مساهمات الصناديق الاستثمارية والمساهمات النظرية، بخلاف المساهمات التي تقدم للاتفاقيات والمساهمات المقدمة من مرفق البيئة العالمية، ارتباطاً واضحاً ومباشراً بمجالات البرنامج الأساسية المحددة في إعلان نيروبي، وأن يسعى للحصول على المزيد من التمويل من هذه المصادر ومن مصادر أخرى؛

٢٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعزز أنشطة الرصد ووضع التقارير بشأن الصناديق الاستثمارية والمساهمات النظرية.

الجلسة السادسة

٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى نتائج ومقررات الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٧) وبخاصة الفقرات ١١٩ و ١٢٢-١٢٤ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٨).

وإذ يشير كذلك إلى إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٩) الذي اعتمدته مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة،

وإذ يساوره القلق من استمرار اتجاهات التدهور في حالة البيئة العالمية،

وإذ يدرك العمليات المستمرة للعولمة والتحرر من القيود التي تترتب عليها تأثيرات خطيرة على البيئة العالمية، وكذلك تزايد تعقيد وتشعب الاستجابات المؤسسية للمشاكل البيئية،

وإذ يسلم بأن وجود صوت بيئي قوي شرط ضروري للتنمية المستدامة،

واقتراناً منه بالحاجة الملحة إلى برنامج أمم متحدة للبيئة قوي وفعال ومجدد الحيوية لتدعيم جهود المجتمع الدولي الرامية لوقف وإصلاح التدهور الحادث للبيئة العالمية،

وإذ يؤكد على أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان ويجب أن يظل الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في ميدان البيئة وأن دوره هو أن يكون السلطة العالمية البيئية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، والذي يشجع التنفيذ المتناسك للبعد البيئي من التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة وينهض بدور الناصر الرسمي للبيئة،

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو ٣-١٤ حزيران/يونيه

١٩٩٢، (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol. I and Vol. I/Corr.1, Vol. II, Vol. III and Vol. III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.1.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٨) قرار الجمعية العامة د إ - ٢/١٩، المرفق.

وإذ يحيط علماً بتقرير اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين في دروتها الثانية^(٩)

١ - يؤكد أن الإصلاح المستقبلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن ينبني على الاعتبارات التالية:

(أ) ضرورة أن تأتي النشاطات المستقبلية والهيكل التنظيمي لأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة متفقة تماماً مع العناصر الأساسية للولاية المركزة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو الوارد في الفقرة ٣ من إعلان نيروبي؛

(ب) ضرورة أن يهدف الإصلاح إلى زيادة تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في ميدان البيئة؛

(ج) ضرورة أن يضمن الإصلاح التنظيمي الإضافي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي ينهض على مقترحات المدير التنفيذي، تحقيق أداء أكثر معقولية وكفاءة وفعالية تكاليفية لأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ككل؛

٢ - يرحب بمقترحات المدير التنفيذي بشأن مجالات تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمثيلاً مع إعلان نيروبي، وهي:

(أ) الإعلام، والتقييم والبحث في مجال البيئة، بما في ذلك كفاءة الاستجابة للطوارئ البيئية وتقوية الإنذار المبكر ووظائف التقييم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) تعزيز تنسيق الاتفاقيات البيئية وتطوير صكوك السياسات البيئية؛

(ج) المياه العذبة؛

(د) نقل التكنولوجيا والصناعة؛

(هـ) تقديم الدعم لأفريقيا؛

بالإضافة إلى المجالات ذات الأولوية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالصورة التي حددها مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة؛

(٩) UNEP/HLC/2/6.

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعيد دراسة برنامج عمل ١٩٩٨-١٩٩٩ الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة^(١) على ضوء العناصر الأساسية للولاية المركزة لإعلان نيروبي، ومجالات التركيز المقترحة، مع وضع الاعتبار لاحتياجات التثقيف البيئي، ضمن برنامج العمل القائم، وزيادة تطوير مقترحاته الجديدة في هذا الصدد في سياق برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديم توصيات بذلك إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين؛

٤ - يرحب باعتزام المدير التنفيذي تحقيق "نصيب البيئة" من تنسيق وترشيد الترتيبات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووفقاً لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين، وكذلك مصالح البلدان النامية؛

٥ - يؤكد الأهمية المحورية لتوفير تمويل كاف ومستقر ومنتظم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويناشد مرة أخرى جميع الحكومات بالمساهمة وفقاً لقدراتها المالية؛

٦ - يقرر أن يستعرض في دورته العشرين، حالة الإصلاحات الجارية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين - جمعية الألفية - ما توصل إليه من استنتاجات متعلقة بالسياسات الخاصة بالترتيبات المؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات البيئية للقرن القادم ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا السياق.

الجلسة السابعة

٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨

د إ - ٢/٥ - مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة السابعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة

إن مجلس الإدارة،

إذ تشير إلى أنه وفقاً لبرنامج العمل متعدد السنوات للجنة المعنية بالتنمية المستدامة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، ستكون المحيطات الموضوع القطاعي للدورة السابعة للجنة، في عام ١٩٩٩، بينما ستكون السياحة موضوع النقاش في الدورة في إطار القطاع الاقتصادي/المجموعة الرئيسية،

وإذ يشير أيضاً إلى أن برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، يدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواصلة تقديم

الدعم للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ضمن جملة أمور، على هيئة معلومات علمية وتقنية ومعلومات عن السياسات العامة وتحليلات ومشورة حول القضايا البيئية العالمية^(١٠).

يطلب إلى المدير التنفيذي التشاور مع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، كل على حدة وفي شكل مجموعات إقليمية ودون إقليمية، حول الجوانب البيئية لإدارة المحيطات، بما في ذلك مشاكل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية النامية الصغيرة، والسياحة المستدامة، وأن يقوم بناء على هذه المشاورات، بإعداد تقارير لكي تنظر فيها اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين ومجلس الإدارة في دورته العشرين، وذلك بهدف تقديم التقارير كمساهمة في أعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها السابعة.

الجلسة السابعة

٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨

د إ - ٤/٥ - المياه العذبة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١^(٧)، الذي يتناول حالة موارد المياه العذبة في العالم وضرورة اتخاذ إجراءات على مختلف المستويات لتحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه العذبة،

وإذ يشير كذلك إلى مقرر مجلس الإدارة ١/٨٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٨، الذي اعتمد إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٥)، الذي تشدد فيه الدول الأعضاء على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجهاز بيئي رائد داخل منظومة الأمم المتحدة، وإذ يضع في اعتباره لمقرر اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ١/٦ المؤرخ ١ أيار/ مايو ١٩٩٨، الذي يدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المختصة، إلى الاضطلاع بدور حيوي في الجوانب البيئية من التنمية المستدامة للمياه العذبة^(١١)، وإذ يشير إلى المبادرات الأخرى الخاصة بالمياه العذبة الواردة فيه،

وإذ يسلم بالضرورة الملحة للحصول على مياه الشرب المأمونة مع مراعاة أهمية المياه بالنسبة للحياة والمجتمع والزراعة والصناعة وللحفاظ على النظم الإيكولوجية،

(١٠) قرار الجمعية العامة د إ - ٢/٨٩، المرفق، الفقرة ١٢٤.

(١١) انظر المقرر ١/٦ للجنة المعنية بالتنمية المستدامة الفقرة ٥٣.

وإذ يؤكد مجددا ضرورة نقل الابتكارات التكنولوجية والتكنولوجيا التطبيقية والدراية الفنية الملزمة لها بالنسبة للتنمية المستدامة لموارد المياه العذبة وإدارتها،

وإذ يضع في اعتباره أهمية تمويل الجوانب البيئية من برامج موارد المياه العذبة ومشروعاتها،
بروح جدول أعمال القرن ٢١، وإذ يضع في اعتباره الفرع دال من المقرر ١/٦ للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بشأن الموارد والآليات المالية،

وإذ يلاحظ مع التقدير قيمة الأعمال التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالفعل في ميدان المياه العذبة وكذلك الأنشطة التكميلية لمنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة،

وإذ يسلم بأن النهج التالية يمكن أن تسهم في الجوانب البيئية للتنمية والإدارة المستدامتين للمياه العذبة:

(أ) ضرورة اعتبار المياه مصدرا قابلا للنضوب ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية تحتاج إدارتها إلى استجابة متكاملة؛

(ب) ضرورة توفير ما يكفي من المياه للحفاظ على، ولضمان بقاء الجنس البشري، وحفظ النظم الايكولوجية، بضمنها الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

(ج) ضرورة جمع البيانات عن مدى توافر موارد المياه واستخدامها، ونوعيتها وكميتها وتحليل تلك البيانات وتوفيرها من أجل اتخاذ مقررات مستنيرة؛

(د) ينبغي أن تراعى معايير نوعية المياه، مواقع موارد المياه واستخداماتها؛

(هـ) ينبغي ضرورة ألا تتعارض إدارة المياه مع المبدأ التحوطي بحيث لا تهدد إمكانات تجديد مخزونات وتدفقات المياه العذبة في الأجل الطويل؛

(و) ضرورة إيلاء اهتمام خاص إلى دور المرأة في تخطيط وإدارة المياه؛

(ز) يمكن توزيع مسؤولية صنع القرارات على المجتمعات المحلية، حيثما أمكن ذلك؛

١ - يقرر تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجوانب البيئية للتنمية والإدارة المستدامتين للمياه العذبة وذلك عن طريق تقديم المشورة البيئية والتقنية والعلمية، وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ومساعدة البلدان في هذا المجال، وبخاصة البلدان النامية، في تطوير وتعزيز قدرتها على إدارة مواردها المائية، وتقوية إمكاناتها المؤسسية وتطوير الأدوات لرصد وتحليل نوعية المياه وكميتها، والسبل لإزكاء وعي الجمهور بالأوجه البيئية المهمة للقضايا المتصلة بالمياه؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي القيام، ضمن إطار برنامج العمل الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتقديم المشورة والمساعدة إلى الدول، بناءً على طلبها، بشأن تعزيز الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار؛

٣ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع الحكومات ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وضمن برنامج العمل الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، العمل على:

(أ) مساعدة البلدان، ولا سيما النامية منها، على وضع منهجيات لتحديد المشاكل البيئية للمياه العذبة من أجل الكشف عن الأسباب الكامنة وراء تلك المشاكل؛

(ب) مساعدة البلدان، ولا سيما النامية منها، على تطوير قدرات جمع وتفسير ونشر المعلومات المتصلة بالجوانب البيئية للمقررات المتعلقة بإدارة المياه؛

(ج) تيسير مسح وتطوير ونشر التكنولوجيات والمنهجيات بشأن الإدارة السليمة بيئياً للمياه العذبة؛

(د) تشجيع الاستخدام الأمثل لمراكز تكنولوجيا المياه، في البلدان النامية لأغراض تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب؛

(هـ) دراسة كيفية نهوض الاتفاقات الطوعية بين الشركات والمبادرات بتعزيز دور الصناعات في ميدان المياه العذبة؛

(و) إعداد آليات لمساعدة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في تحديد ما هو فعال ومناسب من ممارسات تتع في مشاركة الجمهور في تناول الجوانب البيئية للمياه العذبة؛

٤ - يرجو المدير التنفيذي كذلك أن يتعاون مع منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الهيئات الدولية من خلال اللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه التابعة للجنة التنسيق الإدارية، بشأن تعزيز الترتيبات الرامية إلى تحقيق التعاون في مجال الجوانب البيئية للمياه العذبة؛

٥ - يدعو المدير التنفيذي إلى تقديم مقترحات حول هذه الأعمال إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين وأن يقدم تقريراً، إلى مجلس الإدارة في نفس الدورة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر وكذلك القضايا البيئية الناشئة عنه.

الجلسة السادسة

٢٢ أيار / مايو ١٩٩٨

د إ - ٥/٥ - اتفاقية إجراء الموافقة المسبقة على علم على
مواد كيميائية معينة ومبيدات آفات خطرة
متداولة في التجارة الدولية

إن مجلس الإدارة،

١ - يأذن بمشاركة أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أمانة مؤقتة وفي أمانة اتفاقية إجراء الموافقة المسبقة على علم على مواد كيميائية معينة ومبيدات آفات خطرة متداولة في التجارة الدولية^(١٢)، إذا قرر ذلك مؤتمر المفوضين بشأن الاتفاقية، الذي سيعقد في روتردام في فترة لاحقة من عام ١٩٩٨، شريطة أن تكون مثل هذه الترتيبات مرضية للمدير التنفيذي وأن تغطي التكاليف الإضافية الخاصة بتنفيذ الإجراء الطوعي الحالي من موارد من خارج الميزانية؛

٢ - يوافق على قبول إدخال تغييرات على الإجراء الطوعي للموافقة المسبقة على علم، إذا قرر ذلك مؤتمر المفوضين شريطة أن تغطي التكاليف الإضافية لتنفيذ هذا الإجراء الطوعي من موارد من خارج الميزانية.

الجلسة السادسة

٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨

د إ - ٦/٥ - مرفق البيئة العالمية

إن مجلس الإدارة،

١ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه المدير التنفيذي في تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرفق البيئة العالمية، إعمالاً بالمقرر ١٢/١٩ المؤرخ في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ وإعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٥)؛

٢ - يرحب أيضاً بنتائج الاجتماع الأول للجمعية العامة لمرفق البيئة العالمية المعقود في نيودلهي في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨؛

(١٢) للحصول على نص الاتفاقية على النحو الذي وافقت عليه لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق الموافقة المسبقة على علم على مواد كيميائية معينة ومبيدات آفات خطرة متداولة في التجارة الدولية في دورتها الخامسة، انظر الوثيقة UNEP/FAO/PIC/INC.5/3.

٣ - يرحب كذلك بنجاح اختتام المفاوضات بشأن التجديد الثاني للموارد لمرفق البيئة العالمية وبالنظر في توصيات السياسات بشأن الإجراءات التي ينبغي لمرفق البيئة العالمية أن يضطلع بها لتعزيز فعاليته وتأثيره، مع عدم الإخلال بصلاحيات الأجهزة الحاكمة للوكالات المنفذة؛

٤ - يرحب بالدور المعزز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية على النحو الوارد في بيان المدير التنفيذي إلى الاجتماع الأول للجمعية العامة لمرفق البيئة العالمية؛

٥ - يدعو المدير التنفيذي إلى اتخاذ إجراءات إضافية حسبما تقتضي الضرورة لمواصلة تعزيز الدور المجدد الحيوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرفق البيئة العالمية، مع مراعاة المقررات التي اتخذها مجلس مرفق البيئة العالمية في آذار/ مارس ١٩٩٨ وبيان الاجتماع الأول للجمعية العامة لمرفق البيئة العالمية، وأن يقدم تقريراً بشأن تلك الإجراءات إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين للنظر فيها؛

٦ - يدعو أيضاً مرفق البيئة العالمية إلى دعم جهود المدير التنفيذي الرامية إلى تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرفق البيئة العالمية طبقاً لاختصاصات مرفق البيئة العالمية.

الجلسة السابعة

٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨

د إ - ٧/٥ - تدهور الأراضي

إن مجلس الإدارة،

إذ يدرك أن تدهور الأراضي بما في ذلك التصحر وإزالة الأحراج، هو مجال ذو أولوية لكثير من البلدان وخاصة البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا،

وإذ يدرك أيضاً الدور الرئيسي الذي ينهض به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مكافحة التصحر، بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية في الأنشطة الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي من حيث علاقتها بمجالات التركيز لمرفق البيئة العالمية،

وإذ يرحب بقيام كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية في معرض بيانه الموجه إلى الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس الإدارة بتحديد قضية تدهور الأراضي كمجال ذي أولوية ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التركيز عليه، وكذلك بيان الاجتماع الأول للجمعية العامة لمرفق البيئة العالمية الذي نص على أمور من بينها "أنه ينبغي لمرفق البيئة العالمية أن يسعى لتحديد الارتباطات بين تدهور

الأراضي ولا سيما التصحر وإزالة الأحراج وبين مجالات تركيزه بمزيد من الدقة، وزيادة الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية لأنشطة تدهور الأراضي من حيث ارتباطها بمجالات تركيز مرفق البيئة العالمية"،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة تعزيز الإجراءات لتقديم المساعدة إلى الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا، بناءً على طلبها، وضمن إطار البرامج القائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا^(١٣) في تنفيذ الاتفاقية؛

٢ - يدعو المدير التنفيذي لأن يواصل تشجيع اتخاذ إجراءات بشأن مساعدة البلدان ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا على تنفيذ خطط عمل إقليمية لمكافحة تدهور الأراضي وذلك بناءً على طلبها وضمن إطار البرامج القائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع كبير الموظفين التنفيذيين أو رئيس مرفق البيئة العالمية دراسة الطرق التي يمكن بها زيادة تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرفق البيئة العالمية في المجال المتعلق بالأنشطة الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي من حيث علاقته بمجالات تركيز مرفق البيئة العالمية؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين.

الجلسة السابعة

٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨

(١٣) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.

مقرر آخر

اعتماد أعضاء اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين

اعتمد مجلس الإدارة رسمياً، في الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الخامسة، المعقودة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، الدول التالية بوصفها أعضاء انتخبت للجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين، وفقاً للفقرة (ب) من مقرره ٣٢/١٩ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧: الجزائر، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش*، بروندي، الصين، كوبا، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك**، مصر، السلفادور، فنلندا***، الهند****، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، اليابان*، كينيا، المكسيك، هولندا، نيجيريا، باكستان*، بيرو، الفلبين*، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا****، السنغال، سري لانكا****، سويسرا، تايلند****، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، زامبيا وزمبابوي.

*	للفترة ١٩٩٨/١٩٩٧ فقط.
**	للفترة ١٩٩٨ و ٢٠٠٠.
***	للفترة ١٩٩٧ و ١٩٩٩.
****	للفترة ١٩٩٩/١٩٩٨ فقط.

المرفق الثاني

الكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس الإدارة

حضرات المندوبين الموقرين، السيدات والسادة الكرام،

إنه لشرف عظيم أن تتاح لي، كمندوب بلدي، فنزويلا، فرصة أن أترأس الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ولا أخفي عليكم ما أشعر به من رضى وتفاؤل وأنا أعاصر فترة تحول هامة نحو إنعاش برنامج الأمم المتحدة للبيئة سياسيا.

وإذا نظرنا إلى الوراء عاما واحدا فقط، لعلنا نتذكر أن الدورة التاسعة عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد بدأت بالإعراب عن قناعة عامة بأن المؤسسة تمر بأزمة حادة. ولم يكن واضحا لدينا الأسلوب الذي يمكن به لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من استعادة دوره القيادي في وضع جدول الأعمال البيئي الدولي. فالنقاش الذي دار حول أسلوب إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شكك في مدى قدرة مجلس الإدارة على توجيه المنظمة سياسيا، في ظل ظروف كانت تستدعي ضرورة اتخاذ قرارات هامة بسرعة وفي وقتها المناسب. وقد تضاءلت، إلى جانب ذلك، المساهمات المالية إلى حد كبير، مما اضطرنا إلى خفض عدد كبير من برامج العمل.

فأوقات الأزمات أوقات مواتية لإثارة المناقشات والجدل العقيم. ولا زلت أذكر المواجهات الصعبة التي ثارت أمامنا. ولعله من الضروري لطرد تلك الشرور التي كادت تحيدنا عن الطريق، أن تشجعنا على التفكير، وعلى التوصل إلى توافق الآراء الذي أدى الآن إلى إعادة توطيد التفاوض والمصادقية وخلق مناخ بناء حقيقة.

وثمة ثلاثة عوامل ساهمت في هذا الاتجاه الجديد. ويرد في المقام الأول، اعتماد إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فلا بد من تحديد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضوح ودقة على أنه الجهاز الرسمي الرئيسي العالمي في ميدان البيئة. وإعلان نيروبي هو الوثيقة التوجيهية التي تمكنا من البدء في العملية الأساسية لإصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد حظي إعلاننا بترحيب واسع النطاق داخل منظومة الأمم المتحدة، وقد أشار إليها السيد كوفي عنان نفسه، الأمين العام للأمم المتحدة، في سياق الإصلاح العام الجاري حاليا في المنظمة.

وثانيا، أود أن أشير إلى المقررات التي اعتمدها أثناء الدورة التاسعة عشرة لمجلس الإدارة والمتعلقة بإدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وكان هذا الموضوع الأكثر إثارة للجدل، غير أننا تمكنا بفضل براعتنا السياسية من إيجاد حل. فقد عقدت اللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين اجتماعين، وأخذت تثبت عن كونها هيئة فعالة ومفيدة في المساهمة في توجيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة نحو الاتجاه السياسي السليم.

وثالثا، ساعد تعيين د. كلاوس توبفر، مديرا تنفيذيا جديدا في استعادة الثقة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي قيادته. فمكانته الدولية المرموقة في مجال البيئة، وخبراته السياسية وقدرته الإدارية، تؤهله تأهيلا تاما للنجاح في إدارة منظمنا على نحو ناجح.

وتشكل هذه العناصر الثلاثة الآن، الأساس الذي سيقوم عليه تفاؤنا المتجدد، والقاعدة لإنعاش برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأمامنا جدول أعمال هام علينا تغطيته أثناء الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس الإدارة.

ويتعين علينا أن نستعرض بأسلوب بارع، النتائج والمقررات الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وإذا نظرنا إلى ما حدث في تلك الدورة الاستثنائية، وحللنا الوثائق المعتمدة واستمعنا إلى التعليقات التي أبديت في سلسلة الاجتماعات الدولية التي حظيت كثيرا بالمشاركة فيها، ففني اعتقادي، أن ليس ثمة ما يدعو إلى الرضى بنتائج تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ طوال الفترة التي تلت مؤتمر ريو دي جانيرو. ونظرا لهذا الوضع، لا يمكن أن يقنع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمجرد الركون ومراقبة هذا الوضع. بل تقع على عاتقه مسؤوليات جمة لتطوير جدول أعمال القرن ٢١ في مجال البيئة.

وهذا هو ما يحتم علينا بذل الجهود المتضافرة لتعزيز دورنا إلى الحد الأقصى كجهات دافعة للتقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويجب أن يكون هذا الهدف الأسمى في أذهاننا، حتى يتسنى لنا، اعتماد أي قرارات ضرورية خلال الأيام المقبلة.

وفي إطار نفس هذا السياق، هنالك بند هام آخر في جدول الأعمال وهو تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد قامت لجنة الممثلين الدائمين، عملا بمقرر مجلس الإدارة ٢٢/١٩، بتقديم تقرير مدروس باتقان يشتمل على مقترحات هامة ينبغي تحليلها بدقة. وفي الإطار العام لإعلان نيروبي، يجب أن يشكل تقرير لجنة الممثلين الدائمين عنصرا أساسيا لا بد من وضعه في الاعتبار عند تحديد برنامج الإصلاحات الداخلية لليونيب إلى حين ينظر فيه مجلس الإدارة. وقد أفادني المدير التنفيذي أنه سوف يعرض في هذه الدورة الاستثنائية موجزا يلخص برنامج الإصلاح الداخلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي لا بد وأن يشكل جانبا رئيسيا من جوانب مناقشتنا.

وعلىنا أيضا أن ننظر في الاستنتاجات الهامة التي اعتمدها الهيئة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين، بشأن المسائل التي تتصل بإصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتمويله، وفي الجوانب التي تعتبر من الأولويات على جدول الأعمال البيئي الدولي. وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص جدا للمبادرات الرامية إلى منح الأولوية لمعالجة المياه العذبة ضمن سياق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وختاما، علينا أن نتصدى أثناء مداولاتنا، إلى القضية التي تمثل بالنسبة لي، أهم تحد يواجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذه اللحظة. إذ يتعين علينا، في حدود اختصاصات إعلان نيروبي، أن نحلل الطريقة التي تمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من العمل كحلقة وصل متماسكة بين الاتفاقيات الدولية المختلفة.

فعلى سبيل المثال، فإن التغيرات المرتقبة نتيجة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ستحدد جوانب بالغة الأهمية من جدول الأعمال البيئي العالمي. وخطورة هذه التغيرات من الأهمية بحيث لا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكون هامشيا. وينطبق الأمر نفسه على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

السيدات والسادة، أود من جديد أن أحضكم على أن تكونوا بنائين فيما تقومون به من أعمال. كما ألتمس من حضراتكم المساعدة والتركيز في عمل هذا الاجتماع. وأنا، كعادتي دائما، جاهز لقبول أي اقتراحات وانتقادات سليمة. وأود أن أؤكد إلى حضراتكم أن مشاركتي لا يدفعها سوى رغبتني الصادقة في تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

دعونا نستفيد من كل فرصة ممكنة يوفرها المناخ المؤاتي الذي تمر به المنظمة في الوقت الحالي.

مع الشكر الجزيل.

المرفق الثالث

الكلمة الافتتاحية للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد الرئيس، السادة الوزراء، أصحاب السعادة، المندوبون الكرام، زملائي الأعضاء،

أرحب بكم جميعا ترحيبا حارا في نيروبي لحضور الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

السيد الرئيس، أود أن أحييك على بياضكم الملهم. لقد أوضحتم طبيعة التحديات البيئية الموهلة التي نواجهها اليوم. ويؤكد بياضكم أيضا على التحديات التي نواجهها في هذه الدورة. وإني على ثقة من أن مداولاتنا ستستفيد كثيرا من فهمكم العميق للقضايا المطروحة أمامنا. وأهنتكم شخصيا على مساهمتكم المتميزة أثناء الدورة الأخيرة لمجلس الإدارة وبعدها.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أحيطكم علما بأن الوثيقة المعنونة "بيان المدير التنفيذي بشأن السياسات العامة إلى الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة" معروضة أمامكم الآن. وأعتذر للتأخير في توزيع هذه الوثيقة. وأؤكد لكم أننا سوف نتفادى مثل هذا التأخير مستقبلا. وسوف نوفر لكم جميع الوثائق بكل لغات الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

وتصف هذه الوثيقة تصور برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمشاكل البيئية الآخذة في الظهور، ومجالات التركيز، والهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمسائل المالية.

ولا أريد أن أكرر في كلمتي هذه جميع النقاط الواردة في تلك الوثيقة، بل سأكتفي بالتركيز على النقاط المتعلقة بنقاشنا.

سيداتي وسادتي،

لقد ظلت سياستنا المعلنة هي تقوية وجود الأمم المتحدة في نيروبي. ولقد سعدنا كثيرا، مؤخرا، باستقبال الأمين العام السيد كوفي عنان في نيروبي. فقد قوت زيارته الناجحة ودعمه لنا التزامنا بالسعي حتى النهاية وتحقيق مساواة وجود الأمم المتحدة في نيروبي بوجوده في مراكز الأمم المتحدة المرموقة

الأخرى في جنيف وفيينا. وإنني أدرك جيدا أن هذا هدف كبير للغاية. ولكننا في هذه الحياة، لا يمكننا تحقيق ما نصبو إليه ما لم نتطلع جميعا إلى الأهداف السامية.

ونتطلع أيضا إلى أن نجعل من نيروبي مركزا للمؤتمرات والمفاوضات العالمية المهمة. وفي هذا الصدد، إنني سعيد جدا للقرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بعقد اجتماعه القادم هنا في نيروبي. ونقدر كثيرا للحكومة الكينية، دعوتها للمؤتمر لعقد اجتماعه هنا في نيروبي.

وهناك أسباب أخرى تجعلنا نسعد بمقرنا في نيروبي. فقد اكتملت المرحلة الأولى من مشروع ميركيور لنقل البيانات لليونيب وهو الآن في حالة تشغيلية. فقد اجتمعت بمجلس ميركيور قبل أيام قليلة، وعلمت أن المجلس على استعداد لدعم جهودنا. وإننا الآن نتطلع بحماس لمواصلة التطورات في هذا المجال. فنحن نحتاج إلى ميركيور في نقل صوتنا وصوت منظومة الأمم المتحدة بأسرها في نيروبي في نهاية المطاف. وسيكون هذا تدبيرا فعالا من ناحية التكاليف لنا جميعا. وفي هذا سوف نحتاج إلى المساعدة، ماليا وتقنيا - من حكومتنا المضيئة ومن الجهات المانحة.

ولكن للأسف، فإن الوضع الأمني في نيروبي لا يزال خطيرا. ونأمل بالتعاون مع الحكومة الكينية، أن نرى تحسنا ملحوظا في هذا الوضع في أسرع وقت ممكن. إذ أن المناخ الأمني السليم والمستقر ضروري للغاية لاستقطاب أفضل الموظفين الدوليين إلى نيروبي.

وببالغ الحزن والأسى، أود أن أبلغكم أن أسرة الأمم المتحدة في كينيا تنعي زميلنا السابق السيد سيث سيندا شونغا الذي أغتيل بصورة وحشية، وكان الفقيد قد عمل مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لعدد من السنوات. توفي السيد سيندا شونغا تاركا وراءه أربعة أطفال وزوجة، هي أيضا زميلة تعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأسرة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تسكت في وجه مثل هذه الأعمال الوحشية.

أصحاب السعادة،

نود أن نرد لهذه القارة العظيمة الجميل الذي قدمته لنا. فالماء مسألة أساسية لأفريقيا. وبصفتي رئيسا مشاركة لفرق المياه التابع للمبادرة الخاصة بأفريقيا، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، سوف يعملان على تنفيذ "إعلان كيب تاون". وسوف يكون هدفنا الأساسي هو وضع خطط عمل مفصلة لتوفير مياه شرب نظيفة للمدن الأفريقية.

وبالمثل، سنكون سريعين في الاستجابة للاحتياجات الخاصة لكل المناطق الإقليمية. وبالنسبة لتمثيلنا الإقليمي، ستكون لنا دراسات إجمالية عن كل منطقة على حدة، تتوافق والظروف المتميزة لها ومع مشاكلها وأوضاعها. ونحن على علم أيضا بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية النامية الصغيرة. وسوف نسترشد بإعلان بربادوس في هذه الجهود.

السيد الرئيس،

في هذه الدورة الاستثنائية الهامة لمجلس الإدارة، ينصب تركيزنا على نحو مناسب على إعلان نيروبي. وقد سلمت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا بأهمية إعلان نيروبي.

إلا أن تنفيذ إعلان نيروبي يستدعي تحديد مجالات التركيز. وتركز خطتي بوجه رئيسي على أربعة مجالات يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطته عليها في الأجلين القصير والمتوسط. وفي قناعتني، فإن مجالات التركيز الأربعة هذه تجسد جوهر إعلان نيروبي.

أولا، تطوير قدرة استجابة لحالات الطوارئ وتقوية مهام الإنذار المبكر والتقييم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

* يتمثل أحد الشروط الأساسية لتطوير السياسات البيئية في القدرات القوية في توفير المعلومات والرصد والتقييم. وفي هذا الصدد، سنعمل على إنعاش وتعزيز قدرات المعلومات والرصد والتقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

* نرحب بالاهتمام الخاص من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها لمساعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال.

* هناك حاجة ملحة لآلية إنذار مبكر وقدرة الاستجابة في حالات الطوارئ للتصدي للكوارث والطوارئ في مجال البيئة. فالأحداث المرتبطة بظاهرة النينو - الفيضانات في المكسيك وبيرو، وحرائق الغابات في شرق آسيا والبرازيل والمكسيك، وبلدان أخرى، والجفاف في مختلف أجزاء شرق أفريقيا - قد أبرزت بصورة حادة الحاجة إلى مثل هذه الآلية.

* تستدعي الحاجة استجابة جيدة التنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة لضمان عدم تطور حالات الطوارئ التي يمكن التحكم فيها إلى أزمات إنسانية. وأعلم أن منظمات مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية توفر بالفعل الخدمات النشطة في هذا المجال، وتتشرّف بالعمل مع هذه المنظمات.

* سوف يتم إجراء تقييم شامل للروابط بين قدرات الرصد والتقييم والإنذار المبكر لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تطوير شبكات تعنى بالاستجابة للكوارث.

يتمثل مجال تركيزنا الثاني في تنسيق صكوك السياسات البيئية وتطويرها.

ويضم هذا المجال ثلاثة عناصر فرعية.

أولا، الدعم للاتفاقيات البيئية.

* يتحمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤوليات خاصة حيال جميع الاتفاقيات البيئية ما عدا ما يتعلق منها بالمناخ والتصحر. لذا، فشاغلنا الأول هو العمل مع الاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي نقدم لها الدعم.

* سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنظيم الدعم البرنامجي الفعال لتعزيز الروابط بين الاتفاقيات.

* سوف يعمل على استعادة حيوية دوره في الربط بين العمليات العلمية التي تربط الاتفاقيات بما في ذلك فريق الخبراء الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية.

* يطور برنامج الأمم المتحدة للبيئة علاقات تعاون متبادل بين برامج عمل الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وكان لي عظيم الشرف أن أكون في براتيسلافا مؤخرا، حيث هنأت الحكومة السلوفاكية لتنظيمها اجتماعا ناجحا لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وقد كان الاجتماع خطوة حيوية نحو تحقيق هذا التعاون المتبادل. وهذا عمل مشجع وقد أوضح برنامج الأمم المتحدة للبيئة في براتيسلافا الاحتمالات المتاحة للعمل المشترك.

* إننا نستعرض أيضا علاقتنا مع برامج العمل الأخرى للاتفاقيات الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالمناخ والتصحر.

* وقد اقترحنا بالفعل إعادة تأسيس العملية المشتركة ما بين الوكالات التابعة لفريق تنسيق النظم الإيكولوجية، والتي تضمنت مشاركة الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية لدعم هذه المبادرة. وسوف يعقد الاجتماع الأول لهذا الفريق في حزيران/يونيه.

المكون الثاني هو المواد الكيماوية.

* نجحت لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن اتفاقية الموافقة المسبقة عن علم في التوصل إلى اتفاق حول نص مشروع الاتفاقية. وسوف تعتمد الاتفاقية في أيلول/سبتمبر هذا العام، وسوف يُفتح باب التوقيع عليها في المؤتمر الدبلوماسي في روتردام.

* إنني على يقين من أن إبرام اتفاقية الموافقة المسبقة عن علم ستعزز تدابير السلامة الكيماوية في كافة البلدان وذلك بالتحكم في التجارة الدولية في المواد الكيماوية الخطرة عن طريق إجراء الموافقة المسبقة عن علم، وخاصة بناء القدرات.

* يبدأ التفاوض لوضع صك دولي ملزم قانونا على ملوثات عضوية ثابتة في الشهر القادم في الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك الملوثات العضوية الثابتة في مونتريال.

* نحن نقدر كثيرا لحكومة كندا موافقتها على استضافة هذا الاجتماع. وذلك الكرم إنما رمز للتضامن العالمي في مواجهة التحديات البيئية. ونحن ممتنون كذلك إلى حكومة كندا على مساعدتها لنا، ماليا وعينيا.

والمكون الثالث في مجال التنسيق وتطوير صكوك السياسات البيئية هو تطوير صكوك اقتصادية لتنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية.

ومن الواضح جدا أن عولمة العالم تستند إلى اقتصاديات السوق. ومن التحديات أمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن واجباته تحليل آثار اقتصاديات السوق الحرة المرتبطة بالتحريك والعولمة وكذلك آثارها الاجتماعية والبيئية. ويجب أن نبحث بشكل مكثف استخدام الأدوات الاقتصادية لمعالجة آثار العولمة وانتشار الأسواق الحرة على نطاق العالم للتصدي لآثارها البيئية والاجتماعية. وعلينا أيضا بحث استخدام هذه الأدوات بصورة مكثفة لتفادي حصر مزايا النمو الاقتصادي والتنمية التكنولوجية إقليمية وعولمة سلباتها.

ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أولويتان في هذا المجال.

* أولا، ينشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هيئة حكومية دولية بشأن الأدوات الاقتصادية للسياسات البيئية. وبالطبع فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه راعيا إلى جانب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، يهتم كثيرا بالاستفادة القصوى من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وثروته من المعرفة المتراكمة.

* وينصب تركيز هذا الفريق في تقييم الأدوات الاقتصادية لتنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية. ويجب أن يساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في "تخضير" النظم الضريبية. إذ علينا أن ندرج المكونات الإيكولوجية في الهيكل الضريبي وأن نتأكد من إدراج التكاليف البيئية في سياسات التسعير التي تتبعها الشركات الخاصة.

* والأولوية الثانية هي تجديد وتقوية عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التجارة والبيئة. إذ يجب أن يستكشف برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجالات المشتركة في هذا المجال مع المنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبناء روابط أوثق بين التجارة الدولية والسياسات البيئية. وعليه فإن المناقشات الجارية الآن في جنيف في الذكرى الخمسين للمنظمة العالمية للتجارة تكتسب أهمية بالغة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل.

ومجال التركيز الثالث لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو المياه العذبة.

* فرسالة العالم النامي - الذي يغالب مشكلات الفقر، ونمو السكان، وزيادة التوسع الحضري والصناعي - واضحة. ستكون إمدادات المياه مسألة أساسية في السنوات المقبلة. وأود أن أذكر بأن المرأة هي التي تتحمل العبء الأكبر في مناطق شح المياه، ويجب علينا أن ندرك أيضا أهمية المياه في صيانة النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي.

* وستكون المعلومات، وتقييم ورصد موارد المياه العالمية جوهرية.

* يقوّي برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاونه مع مرفق البيئة العالمية في مجال موارد المياه العذبة. واعتمد مرفق البيئة العالمية مؤخرا تقييما عالميا للمياه الدولية، الأمر الذي سيوفر للمجتمع الدولي تقييما شاملا للمياه الدولية بما في ذلك المياه العذبة، كما سيوفر أيضا للحكومات فرصة تحديد أولويات العمل.

* كما وافق مرفق البيئة العالمية أيضا على عدد من الأنشطة المتصلة بمشروعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بالتحليلات التشخيصية العابرة للحدود وبرامج العمل الاستراتيجية للإدارة المتكاملة للأنهار والبحيرات الدولية في مناطق مختلفة من العالم.

* يعمل اليونيب على استكشاف إمكانية تطوير برنامج عمل عالمي يركز على الجوانب البيئية لإدارة المياه العذبة، يكون له مكون إقليمي.

* يعمل اليونيب على تعزيز الاتفاقات القانونية للإدارة التعاونية في الأجل الطويل واستخدام موارد المياه المهمة بالنسبة لأكثر من قطر واحد مع أخذ الجهود الجارية بالفعل بعين الاعتبار. ويعمل على تيسير تطوير خطط عمل واتفاقات إقليمية ودون إقليمية، ويعزز تطبيق الأدوات الاقتصادية لموارد المياه المستدام بيئيا ذلك أن المياه ليست بسلعة اقتصادية فحسب بل إنها سلعة اجتماعية أيضا.

* وفي هذا الصدد، يقوم اليونيب باستعراض أنشطته التقييمية لإنشاء نظام يرمي للتعنبؤ بالنقاط الساخنة، وتطوير نظم الإنذار المبكر لتنبيه الحكومات إلى إمكانية حدوث منازعات حول الموارد المائية المتقاسمة.

* يقوم اليونيب بإنعاش البرنامج العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه وهو البرنامج العالمي الوحيد داخل منظومة الأمم المتحدة الموجه بالتحديد نحو قضايا تلوث المياه.

ويتمثل مجال التركيز الرابع لليونيب في الصناعة ونقل التكنولوجيا.

وفي هذا المجال:

* يعمل اليونيب على تعزيز ما يؤديه مكتب الصناعة والبيئة بباريس والمركز الدولي للتكنولوجيا البيئية باليابان من أعمال جيدة في أنشطة الإنتاج الأنظف ونقل التكنولوجيا السليمة من الناحية البيئية.

* يقوم اليونيب بالتعاون مع القطاع الخاص وحكومة جمهورية كوريا ببدء "إعلان الإنتاج الأنظف" لإلزام الجهات الموقعة بأهداف محددة كميا من أجل تحقيق زيادة الموارد الإنتاجية ومنع التلوث.

* يتخذ اليونيب مبادرات مع حكومات ومنظمات غير حكومية، ودوائر صناعية من أجل تشجيع سلوك استهلاكي مسؤول من خلال الإعلانات والتسويق.

* سينصب تركيزنا على توفير بناء القدرات وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية عن طريق تحسينها من خلال تيسير حصولها على أحدث التكنولوجيا المتطورة النظيفة.

* نستمر في تعزيز أعمالنا فيما يتعلق بالمبادرات الطوعية مع مؤسسات القطاع الخاص.

* إننا ندرك أن الاتفاقات الطوعية تكمل العمل ولا تشكل بديلا له. فما نحتاجه في هذا المجال هو بناء القدرات.

أيها السيدات والسادة،

أنتقل الآن إلى تنظيم الهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسوف أقدم لكم عرضاً أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع في إطار البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "استعراض نتائج ومقررات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وما خلصت إليه الهيئة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين من استنتاجات في اجتماعها الثاني".

ويجري هذا التنظيم من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتجري هذه العملية أيضاً لوضع هيكل تنظيمي أوضح، وتحقيق إدارة أكثر مرونة وفعالية، ولتلافي التداخل.

وفي موقع الأمم المتحدة هذا في نيروبي يجب أن نستفيد فائدة قصوى من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

ونأمل في أن نحقق وفورات تقارب ٣٠ في المائة أثر تنظيم منظمنا في نيروبي. سوف تستخدم هذه الوفورات التي سميتها "نصيب البيئة" في تمويل برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخاصة لتقوية الوضع الإقليمي.

وأنتقل الآن إلى المسائل المالية.

يسرني أن بعض البلدان قد زادت مساهماتها لصندوق البيئة لعام ١٩٩٨. وقد لبت بلدان كثيرة دعوتي لدفع مساهماتها مبكراً. وأعرب عن بالغ تقديري لهذين التطورين.

لقد وافقتم على الدفع حين كان سعر صرف العملات مؤاتياً لنا، إلا أن سعر الصرف قد انخفض الآن. ونتيجة لذلك فإن تقديراتنا للمبلغ الشامل الذي سيتاح لصندوق البيئة لن يزداد من جراء الخسائر الناجمة عن فروق أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي.

السيد الرئيس،

نعلم جيداً أنه علينا ترتيب بيتنا من خلال التنظيم وخفض التبديد وتفادي الازدواجية. ويجب أن نثبت قدرتنا على الإنجاز. ويجب أن نكون موجّهين باعتبارات السوق والتركيز على أن نقدم الخدمات لدى مزاوله أنشطتنا.

ويسعدني أن أرى الجهات المانحة تقدم لنا ودائع مالية تتوافق مع إعلان نيروبي.

إن وجود قاعدة مالية صلبة هو شرط أساسي لتمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الاضطلاع بولايته المعززة ومواجهة التحديات البيئية المتزايدة على نطاق العالم.

ومن أهدافه الرئيسية على الأجل المتوسط، السعي، بالتعاون مع الحكومات، لإعادة صندوق البيئة على الأقل لمستوى عام ١٩٩٣ والبالغ ٦٥ مليون دولار.

يوضح الرسم البياني الأول* ميزانيات صندوق البيئة التي اعتمدها مجلس الإدارة لسنتين السنتين الثلاث الأخيرة. وهناك اتجاه تنازلي واضح. وفي الواقع، أن الميزانية لفترة السنتين الراهنة تقل بما يزيد عن الثلث عن ميزانية فترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

وينطبق الأمر نفسه على المساهمات المدفوعة فعلا لصندوق البيئة لنفس الفترة (الرسم البياني ٢). والواردات المتوقعة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تقل أيضا بما يزيد على قرابة الثلث عن الواردات عن الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

يجمع الرسم البياني ٣ بين الصورتين السابقتين وتبين أوجه القصور بينما كان مجلس الإدارة يتوقع من اليونيب أن يقوم به (الميزانية) وبين ما قدمه بالفعل لليونيب لتمكينه من العمل (المساهمات الواردة). ويعزى الانخفاض في ميزانية المشروعات في فترة السنتين الحالية (- ١٩ في المائة) إلى الانخفاض في مستوى البرمجة.

يبين الرسم البياني ٤ عدم التوازن الإقليمي في المساهمات المقدمة لصندوق البيئة طوال السنوات الثمانية الأخيرة، وكذلك للانخفاض العام في مستوى المساهمات. ويسرني أن أقول إن ٤٠ في المائة من الحكومات على الأقل قد بدأت أو استأنفت تقديم مساهماتها منذ اجتماع إعلان التعهدات أثناء الدورة الأخيرة لمجلس الإدارة. بل إن بعض أقل البلدان تقدما قدمت أيضا مساهماتها، مما يبرهن على مدى ثقتها في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإنني أتوجه لها بجزيل الشكر. ولا تخفي على أحد أيضا ملاحظة أن صندوق البيئة يعتمد اعتمادا كبيرا على ثلاثة فقط من الأقاليم التابعة له. ومن أهدافي تشجيع جميع الأقاليم الستة على تقديم مساهماتها - وإن كانت بدرجات غير متساوية، فلتكن الأقل حسب مستوى قدرة الحكومات على الدفع.

* ترد الأشكال البيانية التي عرضها المدير التنفيذي أثناء بيانه الافتتاحي، في تذييل هذا التقرير (صفحة ٤٨ إلى صفحة ٥١).

سيدي الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد مضى عليّ مائة يوم الآن وأنا مدير تنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد لمست خلال هذه الفترة الفرص الهائلة أمام هذه المنظمة، وكذلك العقوبات التي تواجهها. وأعجبت بثروة المواهب البشرية أو التفاني الذي يتحلى به غالبية الموظفين.

ولا أحسبني مغاليا في التفاؤل أو بالتشائم. فأنا إنسان واقعي.

فقد أعجبت بالحكمة التي يتحلى بها أعضاء لجنة الممثلين الدائمين واللجنة رفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين. فقد نجحوا ليس في تسهيل مهمتي فحسب، بل كانوا موجهين لنا في جميع مساعيها.

أقول ذلك بمنتهى الصدق على أمل أن يستمر هذا الجو المفعم بالثقة المتبادلة في المستقبل.

ويمكننا بالتكاتف أن نجعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، جهازا حافزا، وصوتا للأمم المتحدة في مجال السياسات البيئية. وبالتكاتف نستطيع أن نوطد وجودا أقوى وأكثر فعالية للأمم المتحدة في نيروبي.

وشكرا.

التذييل

الرسومات البيانية التي عرضها المدير التنفيذي في كلمته الافتتاحية

الرسم البياني ١

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صندوق البيئة

ميزانيات مجلس الإدارة المعتمدة

١٩٩٩-١٩٩٤

الرسم البيان ٢

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صندوق البيئة

المساهمات الفعلية الواردة

١٩٩٩-١٩٩٤

الرسم البياني ٣

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صندوق البيئة

القصور بين الميزانية المعتمدة والمساهمات
الفعلية الواردة ١٩٩٩-١٩٩٤

الرسم البياني ٤

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صندوق البيئة

مساهمات المناطق الإقليمية لبرنامج البيئة ١٩٩٧-١٩٩٠

المرفق الرابع

قائمة الوثائق المعروضة على مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الخامسة

رمز الوثيقة	عنوان الوثيقة
UNEP/GCSS.V/1	جدول الأعمال المؤقت
UNEP/GCSS.V/1/Add.1 و Corr.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح
UNEP/GCSS.V/2	بيان السياسة العامة المقدم من المدير التنفيذي إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNEP/GCSS.V/3	ترشيح أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين
UNEP/GCSS.V/4	تقييم الإدارة والدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حسب طلب مجلس الإدارة في الفرعين ثانيا وثالثا من المقرر ٢٢/١٩
UNEP/GCSS.V/5	التقدم المحرز في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيماوية معينة ومبيدات آفات خطرة متداولة في التجارة الدولية
UNEP/GCSS.V/6	مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعمال مرفق البيئة العالمية
UNEP/GCSS.V/INF/2	مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعمال مرفق البيئة العالمية
UNEP/GCSS.V/INF/3	المرجع: AC/1332 اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
UNEP/GCSS.V/INF/4	الدعم البرنامجي لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي
UNEP/GCSS.V/INF/5	الدعم البرنامجي لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي
UNEP/GCSS.V/INF/5/Rev.1	الدعم البرنامجي لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي
UNEP/GCSS.V/INF/6	بيانات موجزة عن المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

— — — — —